البنـــك المركـــزي الأردنـــي

# أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

## التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

## أيار 2015

**البنك المركزي الأردني**

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

## ❑ رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

## ❑ رسالتنا

المحافظة على الإستقرار النقدي والمصرفي المتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية ورقابية فعّالة ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

## ❑ قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

# المحتويـــــات


| | | |
|---|---|---|
| | الخلاصة التنفيذية | 1 |
| أولاً | القطاع النقدي والمصرفي | 3 |
| ثانياً | الانتاج والأسعار والتشغيل | 15 |
| ثالثاً | المالية العامـــــــــة | 23 |
| رابعاً | القطاع الخارجـــــــي | 35 |

## الخلاصـــة التنفيذيـــة

### الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 3.1٪ خلال عام 2014 مقابل نمو نسبته 2.8٪ خلال عام 2013. وتراجع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2015 بنسبة 1.0٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2014. فيما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2015 ليصل الى 13.0٪ من اجمالي قوة العمل مقابل 11.8٪ خلال نفس الربع من عام 2014.

### القطاع النقدي والمصرفي

- انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية الثلث الأول 2015 بمقدار 421.0 مليون دولار (3.0٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 13,657.8 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.2 شهراً، ويعزى هذا الانخفاض إلى قيام البنك المركزي بشراء ذهب بمقدار 643.3 مليون دولار.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الثلث الأول 2015 بمقدار 1,149.3 مليون دينار (3.9٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتبلغ 30,389.7 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول 2015 بمقدار 622.3 مليون دينار (3.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 19,896.8 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول 2015 بمقدار 1,232.9 مليون دينار (4.1٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 31,493.9 مليون دينار، وقد تأتى ذلك كمحصلة لارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 1,161.6 مليون دينار (4.8٪) وارتفاع الودائع بالأجنبي بمقدار 71.3 مليون دينار (1.1٪).
- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية الثلث الأول 2015 بمقدار 50.0 نقطة (2.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 2,115.5 نقطة.

## المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المنح الخارجية، وفراً مالياً بلغ 78.8 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2015 مقارنة بعجز مالي بلغ 291.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية آذار 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 بمقدار 358.0 مليون دينار ليبلغ 12,883.0 مليون دينار (47.5٪ من GDP)، في حين انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 67.0 مليون دينار ليصل إلى 7,963.1 مليون دينار (29.3٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 76.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية آذار 2015 مقابل 80.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2014.

## القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الربع الأول من عام 2015 بنسبة 10.7٪ لتبلغ 1,300.2 مليون دينار، كما انخفضت المستوردات بنسبة 10.1٪ لتبلغ 3,400.6 مليون دينار، وتبعاً لذلك انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 9.8٪ ليصل إلى 2,100.4 مليون دينار، وذلك مقارنة بذات الفترة من عام 2014. وتشير البيانات الأولية خلال الثلث الأول من عام 2015 إلى انخفاض مقبوضات السفر ومدفوعاته بنسبة 14.8٪ و0.5٪ على التوالي، بالمقارنة مع الفترة المقابلة من العام السابق، بالإضافة إلى ارتفاع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 3.4٪. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2014 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 1,730.4 مليون دينار (6.8٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 2,458.0 مليون دينار (10.3٪ من GDP) خلال عام 2013، فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 1,190.7 مليون دينار خلال عام 2014 مقارنة مع 1,229.6 مليون دينار خلال عام 2013، وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2014 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 23,063.9 مليون دينار وذلك مقارنة مع 21,191.0 مليون دينار في نهاية عام 2013.

# أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

## الخلاصـــة

- انخفض رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية الثلث الأول من عام 2015 بمقدار 421.0 مليون دولار (3.0٪) عن مستواه المسجل في نهايـة عـام 2014 ليبلـغ 13,657.8 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخـدمات لنحـو 7.2 شهراً، ويعزى هذا الانخفاض إلى قيام البنك المركزي بشراء ذهب بمقـدار 643.3 مليـون دولار.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الثلث الأول 2015 بمقدار 1,149.3 مليون دينـار (3.9٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتبلغ 30,389.7 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنـوك المرخصـة في نهايـة الثلـث الأول 2015 بمقدار 622.3 مليون دينار (3.2٪) عن مستواه المسـجل في نهايـة عـام 2014 ليبلـغ 19,896.8 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول 2015 بمقـدار 1,232.9 مليون دينار (4.1٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2014 ليبلغ 31,493.9 مليـون دينار.
- انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسـهيلات الممنوحـة مـن قبـل البنـوك المرخصـة في نهاية الثلث الأول 2015 مقارنة مع نهاية عام 2014، وكذلك أسعار الفائـدة علـى الودائـع لأجل، أما أسعار الفائدة على ودائع تحت الطلب فقد ارتفعت عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014، بينما حافظت أسعار الفائدة على ودائع التوفير على نفس مسـتواها المسـجل في نهاية عام 2014.

- تراجع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية الثلث الأول 2015 بمقدار 50 نقطة (2.3٪) عن مستواه في نهاية عام 2014 ليبلغ 2,115.5 نقطة، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية الثلث الأول 2015 بمقدار 1.1 مليار دينار (6.1٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتصل إلى 16,985.1 مليون دينار.

**أهم المؤشرات النقدية**

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

| نهاية نيسان | | | |
|---|---|---|---|
| 2015 | 2014 | | 2014 |
| US$ 13,657.8 | US$ 12,885.8 | الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي * | US$ 14,078.8 |
| -3.0٪ | 7.3٪ | | 17.3٪ |
| 30,389.7 | 28,143.9 | السيولة المحلية | 29,240.4 |
| 3.9٪ | 2.9٪ | | 6.9٪ |
| 19,896.8 | 18,809.6 | التسهيلات الائتمانية | 19,274.5 |
| 3.2٪ | -0.7٪ | | 1.8٪ |
| 17,198.3 | 16,860.8 | تسهيلات القطاع الخاص (مقيم ) | 17,304.1 |
| -0.6٪ | 1.8٪ | | 4.4٪ |
| 31,493.9 | 28,735.1 | إجمالي ودائع العملاء | 30,261.0 |
| 4.1٪ | 4.1٪ | | 9.7٪ |
| 25,174.7 | 22,396.7 | ودائع بالدينار | 24,013.1 |
| 4.8٪ | 6.6٪ | | 14.3٪ |
| 6,319.2 | 6,338.4 | ودائع بالعملات الأجنبية | 6,247.9 |
| 1.1٪ | -3.8٪ | | -5.2٪ |
| 24,692.3 | 22,881.4 | ودائع القطاع الخاص (مقيم) | 23,976.9 |
| 3.0٪ | 3.1٪ | | 8.0٪ |
| 20,281.5 | 18,463.6 | ودائع بالدينار | 19,574.9 |
| 3.6٪ | 4.6٪ | | 10.9٪ |
| 4,410.8 | 4,417.8 | ودائع بالعملات الأجنبية | 4,402.0 |
| 0.2٪ | -2.9٪ | | -3.2٪ |

* : باستثناء احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

## الاحتياطيــات الأجنبيــة

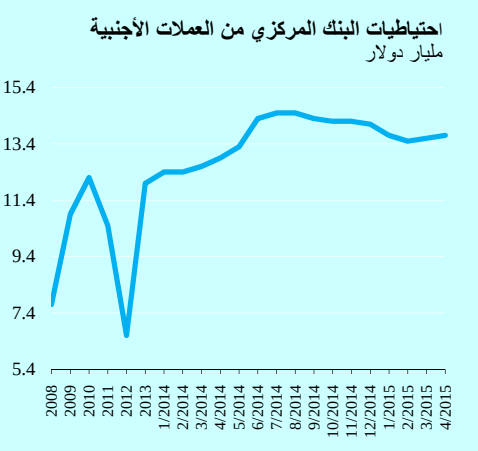


انخفضت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية الثلث الأول من عام 2015 بمقدار 421.0 مليون دولار (3.0٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتبلغ 13,657.8 مليون دولار، وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.2 شهراً، ويعزى هذا الانخفاض إلى قيام البنك المركزي بشراء ذهب بمقدار 643.3 مليون دولار.

## السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الثلث الأول 2015 بمقدار 1,149.3 مليون دينار (3.9٪) عن مستواها في نهاية عام 2014 لتبلغ 30,389.7 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 780.5 مليون دينار (2.9٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2014.
- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية الثلث الأول 2015 مع نهاية عام 2014، يلاحظ الآتي:**
  - **مكونــات السيـولــة**

– ارتفعت الودائع خلال الثلث الأول 2015 بمقدار 1,117.1 مليون دينار (4.4٪) عن مستواها في نهاية عام 2014 لتصل إلى 26,553.1 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 654.1 مليون دينار (2.8٪) خلال نفس الفترة من عام 2014.

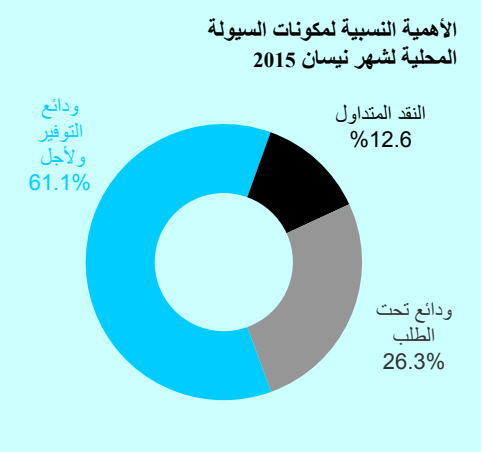


- ارتفع النقد المتداول في نهاية الثلث الأول 2015 بمقدار 32.2 مليون دينار (0.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 3,836.6 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 126.4 مليون دينار (3.5٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

## ● العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

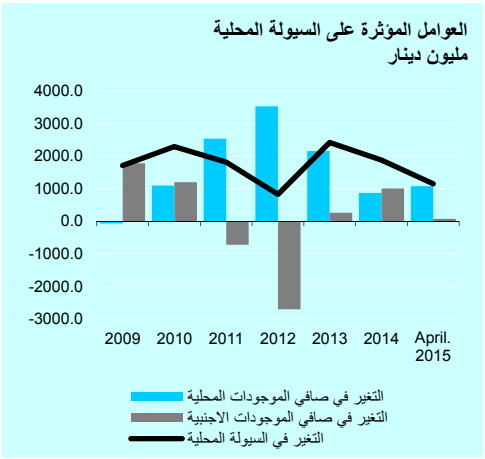


- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية الثلث الأول 2015 بمقدار 1,075.3 مليون دينار (5.0٪) عن مستواه في نهاية عام 2014، مقابل ارتفاع قدره 421.3 مليون دينار (2.1٪) خلال نفس الفترة من عام 2014. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنوك المرخصة بمقدار 1,145.3 مليون دينار (4.2٪)، وانخفاضه لدى البنك المركزي بمقدار 70.0 مليون دينار (1.2٪).

- ارتفع بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية الثلث الأول 2015 بمقدار 74.0 مليون دينار (0.9٪) عن مستواه في نهاية عام 2014، مقارنة مع ارتفاع مقداره 359.2 مليون دينار (5.2٪) خلال نفس الفترة من عام 2014. وقد تأتى ذلك نتيجة لارتفاع هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 96.1 مليون دينار (1.0٪)، وانخفاضه لدى البنوك المرخصة بمقدار 22.1 مليون دينار (1.1٪).

**العوامل المؤثرة على السيولة المحلية**

مليون دينار

| 2014 | | نهاية نيسان 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|
| **7,932.3** | **الموجودات الأجنبية (صافي)** | **7,282.6** | **8,006.2** |
| 9,939.5 | البنك المركزي | 8,990.8 | 10,035.5 |
| -2,007.2 | البنوك المرخصة | -1,708.2 | -2,029.3 |
| **21,308.1** | **الموجودات المحلية (صافي)** | **20,861.3** | **22,383.5** |
| -5,753.9 | البنك المركزي، منها: | -4,897.8 | -5,823.9 |
| 1,219.0 | الديون على القطاع العام (صافي) | 1,528.4 | 1,402.1 |
| -6,995.3 | أخرى (صافي*) | -6,447.8 | -7,249.3 |
| 27,062.1 | البنوك المرخصة | 25,759.1 | 28,207.4 |
| 9,635.3 | الديون على القطاع العام (صافي) | 9,575.2 | 10,232.1 |
| 17,830.4 | الديون على القطاع الخاص | 17,399.4 | 17,720.3 |
| -403.6 | أخرى (صافي) | -1,215.5 | 255.0 |
| **29,240.4** | **السيولة المحلية (M2)** | **28,143.9** | **30,389.7** |
| **3,804.4** | **النقد المتداول** | **3,733.0** | **3,836.6** |
| **25,436.0** | **الودائع، منها:** | **24,410.9** | **26,553.1** |
| 4,463.5 | بالعملات الأجنبية | 4,350.7 | 4,477.6 |

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

## هيكل أسعار الفائدة

### أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2015/2/3 بتطوير الإطار التشغيلي للسياسة النقدية وتعديل هيكل أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية لتصبح على النحو التالي:
  - سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي 2.75٪.
  - سعر إعادة الخصم: 4.00٪.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.75٪.
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 1.75٪.
  - سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل اسبوع أو أكثر 2.75٪.
- يتمثل التطوير في الإطار التشغيلي للسياسة النقدية بإصدار شهادات إيداع بآجال مختلفة واستمرار قبول إيداع البنوك للأموال (بعد الاكتتاب في شهادات الإيداع) لدى البنك المركزي وبالشروط التي يحددها لهذه الغاية، كذلك اعتماد سعر فائدة رئيسي للبنك المركزي (CBJ Main Rate) ليصبح السعر المرجعي في الجهاز المصرفي (والذي يعبر عنه حالياً بسعر فائدة اتفاقيات اعادة الشراء لأجل اسبوع).
- ويهدف هذا التطوير إلى تعزيز قدرة البنوك على إدارة سيولتها بفعالية وكفاءة وبما يكفل تلبية احتياجاتها التشغيلية، وتوفير الاحتياجات التمويلية المتنامية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

**أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة**
**نسبة مئوية**

| 2014 | | نيسان 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|
| 4.25 | إعادة الخصم | 4.25 | 4.00 |
| 4.00 | اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة) | 4.00 | 3.75 |
| 2.75 | نافذة الإيداع | 3.25 | 1.75 |
| 3.00 | عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع | 3.50 | 2.75 |
| 3.00 | عمليات إعادة الشراء لأجل شهر | 3.50 | 2.75 |

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

## أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

### أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية نيسان 2015 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.73٪، لينخفض بذلك بمقدار 38 نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام 2014.

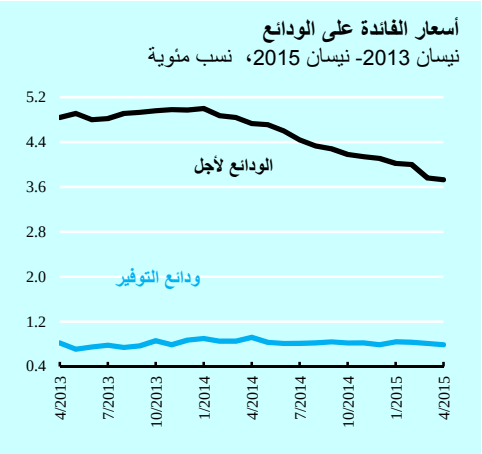


- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية نيسان 2015 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.79٪، وبذلك حافظ على نفس مستواه المسجل في نهاية العام السابق.
- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية نيسان 2015 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق بمقدار 3 نقاط أساس ليبلغ 0.45٪ ليسجل بذلك ارتفاعاً قدره نقطتي أساس عن مستواه في نهاية عام 2014.

### أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية نيسان 2015 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.34٪، لينخفض بذلك بمقدار 81 نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام 2014.

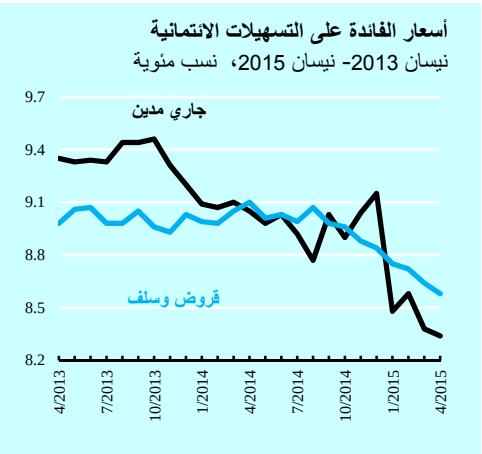

- الكمبيالات والاسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية نيسان 2015 بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.83٪، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 12 نقطة أساس.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

| 2014 | | نيسان 2014 | نيسان 2015 | التغير / نقطة أساس |
|---|---|---|---|---|
| | الـودائـع | | | |
| 0.43 | تحت الطلب | 0.52 | 0.45 | 2 |
| 0.79 | توفير | 0.92 | 0.79 | 0 |
| 4.11 | لأجل | 4.73 | 3.73 | -38 |
| | التسهيلات الائتمانية | | | |
| 9.95 | كمبيالات واسناد مخصومة | 9.53 | 9.83 | -12 |
| 8.84 | قروض وسلف | 9.10 | 8.58 | -26 |
| 9.15 | جاري مدين | 9.05 | 8.34 | -81 |
| 8.72 | الإقراض لأفضل العملاء | 8.76 | 8.49 | -23 |

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر نيسان 2015 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق بمقدار 6 نقاط أساس ليبلغ 8.58٪ لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 26 نقاط أساس.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية نيسان 2015 ما نسبته 8.49٪ منخفضاً بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 23 نقطة أساس.
- ونتيجة لهذه التطورات، بلغ هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل في نهاية شهر نيسان 2015 ما مقداره 485 نقطة أساس ليرتفع بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 12 نقطة أساس.

## التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول 2015 ما مقداره 622.3 مليون دينار، أو ما نسبته (3.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 130.1 مليون دينار (0.7٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2014.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي في نهاية الثلث الأول 2015، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات والمرافق العامة بمقدار 600.0 مليون دينار (27.6٪)، يليه قطاع أخرى، والذي يشكل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للغايات الاستهلاكية، بمقدار 353.3 مليون دينار (7.9٪)، وكذلك قطاع التجارة العامة بمقدار 116.6 مليون دينار (3.2٪). في حين انخفضت التسهيلات الممنوحة لكل من قطاع الصناعة بمقدار 389.4 مليون دينار (15.4٪)، وقطاع الإنشاءات بمقدار 40.4 مليون دينار (0.9٪)، وذلك مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014.
- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية الثلث الأول 2015، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 696.5 مليون دينار (61.5٪)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 31.1 مليون دينار (6.5٪)، وكذلك التسهيلات الممنوحة للمؤسسات المالية بمقدار 1.8 مليون دينار (27.3٪)، في حين انخفضت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 105.8 مليون دينار (0.6٪) والمؤسسات العامة بمقدار 1.3 مليون دينار (0.4٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014.

### الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول 2015 ما مقداره 31,493.9 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 1,232.9 مليون دينار (4.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 1,141.9 مليون دينار (4.1٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2014.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية الثلث الأول 2015 بشكل رئيس نتيجة لارتفاع ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 715.4 مليون دينار (3.0٪)، يليه ارتفاع كل

من ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 353.7 مليون دينار (14.3٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 119.5 مليون دينار (3.5٪)، إضافةً إلى ارتفاع ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 44.3 مليون دينار (12.3٪).

- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية الثلث الأول 2015، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 1,161.6 مليون دينار (4.8٪)، وارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 71.3 مليون دينار (1.1٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2014.

## بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال الثلث الأول 2015 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2014. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجـم التـداول:**

انخفض حجم التداول خلال شهر نيسان من عام 2015 بمقدار 20.4 مليون دينار (9.1٪) عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 203.4 مليون دينار، مقابل انخفاض قدره 15.5 مليون دينار (7.1٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثلث الأول من عام 2015، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 850.6 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 117.4 مليون دينار (12.1٪) عن مستواه المسجل خلال نفس الفترة من عام 2014.

- **عـــدد الأسهـــم:**

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر نيسان من عام 2015 بواقع 15.7 مليون سهم (7.5٪) عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 194.0 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض قدره 54.8 مليون سهم (22.0٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثلث الأول من عام 2015، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 856.6 مليون سهم، بالمقارنة مع 997.2 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من العام السابق.

## الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية نيسان من عام 2015 انخفاضاً قدره 19.9 نقطة (0.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,115.5 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 24.7 نقطة (1.1٪) خلال نفس الشهر من عام 2014. أما خلال الثلث الأول من عام 2015 فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 50.0 نقطة (2.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 مقابل ارتفاع قدره 58.4 نقطة (2.8٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من القطاع المالي بمقدار 75.2 نقطة (2.6٪)، وقطاع الصناعة بمقدار 33.4 نقطة (1.8٪)، وقطاع الخدمات بمقدار 24.9 نقطة (1.4٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014.

**الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة وفقاً للقطاع**

| نيسان | | | |
|---|---|---|---|
| 2015 | 2014 | | 2014 |
| 2,115.5 | 2,124.2 | الرقم القياسي العام | 2,165.5 |
| 2,845.7 | 2,944.3 | القطاع المالي | 2,920.9 |
| 1,818.6 | 1,904.6 | قطاع الصناعة | 1,852.0 |
| 1,769.9 | 1,561.8 | قطاع الخدمات | 1,794.8 |

المصدر: بورصة عمان.

## القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر نيسان من عام 2015 ما مقداره 17 مليار دينار، منخفضة بمقدار 241.7 مليون دينار (1.4٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع بلغ 45.6 مليون دينار (0.2٪) خلال نفس الشهر من عام 2014. أما

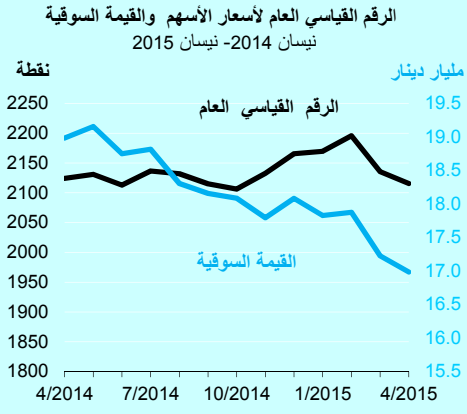

خلال الثلث الأول من عام 2015 فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 1.1 مليار دينار (6.1٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014، مقارنة مع ارتفاع بلغ 0.8 مليار دينار (4.1٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

## صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر نيسان من عام 2015 تدفقاً للخارج بلغ 4.4 مليون دينار، مقارنة بتدفق مماثل قدره 2.6 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2014. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر نيسان من عام 2015 ما قيمته 42.3 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 46.7 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2015 فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً موجباً بلغ 8.2 مليون دينار مقارنة بتدفق سالب قدره 19.1 مليون دينار، خلال الفترة المماثلة من عام 2014.

**مؤشرات التداول في بورصة عمان**
مليون دينار

| 2014 | | نيسان 2014 | نيسان 2015 |
|---|---|---|---|
| 2,263.4 | حجم التداول | 204.3 | 203.4 |
| 9.1 | معدل التداول اليومي | 9.3 | 9.7 |
| 18,082.6 | القيمة السوقية | 18,983.5 | 16,985.1 |
| 2,321.8 | الأسهم المتداولة (مليون سهم) | 194 | 194 |
| -22.1 | صافي استثمار غير الأردنيين | -2.6 | -4.4 |
| 362.7 | شراء | 25.4 | 42.3 |
| 384.8 | بيع | 28.0 | 46.7 |

المصدر: بورصة عمان.

## ثانيا : الإنتاج والأسعار والتشغيل

### الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2014 بنسبة 3.3٪، وذلك مقابل نمو نسبته 2.9٪ خلال نفس الربع من عام 2013. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 7.2٪ خلال الربع الرابع من عام 2014 مقابل نمو نسبته 7.4٪ خلال نفس الربع من عام 2013.
- وعليه، نما GDP بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2014 كاملاً بنسبة 3.1٪، مقابل نمو نسبته 2.8٪ خلال عام 2013. بينما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 6.6٪ مقابل 8.6٪ خلال عام 2013.
- تراجع الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2015 بنسبة 1.0٪ مقابل ارتفاع نسبته 3.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2014.
- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2015 إلى 13.0٪ (11.0٪ للذكور و22.1٪ للإناث)، وذلك مقابل 11.8٪ (9.7٪ للذكور و 21.8٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2014. وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 18.7٪.

## تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

سـجل النـاتج المحلـي الاجمـالي نمواً بأسعار السوق الثابتـة خـلال عـام 2014 نسبته 3.1٪، مقابل نمو نسبته 2.8٪ خـلال نفـس الفـترة مـن عـام 2013. ويأتي ذلك بالرغم من استمرار تداعيات الربيع العربـي والاضـطرابات في المنطقة التي ما زالت تلقـي بظلالهـا علـى الاقتصـاد الاردنـي وفي مختلـف القطاعـات. وباسـتبعاد بنـد صـافي الضرائب على المنتجات (والـذي شـهد نمواً نسبته 2.4٪)، فإن GDP بأسعار الأسـاس الثابتـة يسـجل نمـواً نسـبته 3.2٪ خـلال عـام 2014 مقابـل نمـو نسـبته 2.8٪ خـلال عـام 2013. أمـا GDP مقاساً بأسـعار السـوق الجاريـة، فقد نما بنسبة 6.6٪ بالمقارنة مـع نمـو نسـبته 8.6٪ خـلال عـام 2013. وقـد انخفض النمو المسجل في GDP بأسعار السوق الجارية نتيجة تباطؤ المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP والـذي نمـا بنسـبة 3.4٪ مقابل 5.6٪ خلال عام 2013؛ وذلك انعكاساً لتلاشي أثر قرار تحرير أسعار المشتقات النفطية على الاقتصاد الوطني، وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال الربع الأخير من عام 2014. بالإضافة إلى تراجع الأرقام القياسية لأسعار كل من الصناعات الاسـتخراجية والصناعات التحويلية.

**معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2013 -2014**
نسب مئوية

| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | العام كاملا |
|---|---|---|---|---|---|
| **2013** | | | | | |
| GDP بالأسعار الثابتة | 2.6 | 3.1 | 2.8 | 2.9 | **2.8** |
| GDP بالأسعار الجارية | 9.5 | 9.7 | 8.0 | 7.4 | **8.6** |
| **2014** | | | | | |
| GDP بالأسعار الثابتة | 3.2 | 2.8 | 3.1 | 3.3 | **3.1** |
| GDP بالأسعار الجارية | 7.1 | 6.1 | 6.2 | 7.2 | **6.6** |

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

**معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق**
2014-2012

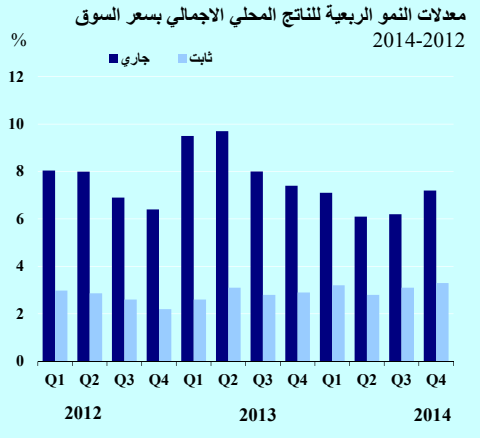

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال عام 2014 "خدمات المال والتأمين والعقارات" (0.5 نقطة مئوية)، التجارة (0.3 نقطة مئوية)، الإنشاءات (0.3 نقطة مئوية)، الصناعات الاستخراجية (0.3 نقطة مئوية)، الصناعات التحويلية (0.3 نقطة مئوية) والزراعة (0.2 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 61.3٪ من النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2014.

وقد شهدت كافة القطاعات الاقتصادية خلال عام 2014 نمواً حقيقياً بمعدلات متباينة؛ حيث سجلت بعض القطاعات نمواً بوتيرة متسارعة، منها، قطاع "التجارة والمطاعم والفنادق" الذي نما بنسبة 3.7٪، والصناعات الاستخراجية (27.6٪)، "الكهرباء والمياه" (3.3٪)، الزراعة (7.6٪)، "منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح"(7.0٪). في حين شهدت بقية القطاعات تباطؤاً في أدائها.

**معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، نسبة مئوية**

| | 2013 | 2014 |
|---|---|---|
| الزراعة | -3.5 | 7.6 |
| الصناعات الاستخراجية | -10.9 | 27.6 |
| الصناعات التحويلية | 1.9 | 1.5 |
| الكهرباء والمياه | 0.8 | 3.3 |
| الإنشاءات | 8.7 | 6.8 |
| تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق | 3.2 | 3.7 |
| النقل والتخزين والاتصالات | 4.0 | 1.6 |
| خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال | 4.0 | 2.5 |
| خدمات اجتماعية وشخصية | 5.7 | 4.7 |
| منتجو الخدمات الحكومية | 2.4 | 2.3 |
| منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الربح | 6.3 | 7.0 |
| الخدمات المنزلية | 0.1 | 0.1 |
| **الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة** | **2.8** | **3.1** |

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

## المؤشرات القطاعية الجزئية

- نمو الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 2.4٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.8٪ خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2014، وذلك محصلة لنمو عدد من البنود المشكّلة لهذا المؤشر، أبرزها بند "المنتجات النفطية المكررة" (41.6٪) و"المنتجات الغذائية والمشروبات" (6.1٪) من جهة، وتراجع عدد من البنود أبرزها منتجات "الاسمنت والجير والجبص" (23.5٪) و"المنتجات الكيميائية" (9.5٪)، من جهة أخرى.
- ارتفع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة 9.4٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 10.9٪ خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2014، وذلك في ضوء نمو الرقم القياسي لإنتاج كلاً من الفوسفات بنسبة 12.7٪، والبوتاس بنسبة 7.3٪ نتيجة زيادة الطلب على هاتين المادتين في أعقاب إبرام اتفاقيات جديدة مع عدد من الدول خاصة الصين والهند.
- نمو كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة بنسبة 4.0٪ خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2015، بالمقارنة مع نمو نسبته 8.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2014.
- تراجع عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية بنسبة 13.7٪ خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2015، بالمقارنة مع نمو ضئيل نسبته 0.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2014.
- تراجع الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية بنسبة 4.4٪ خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2015 بالمقارنة مع تراجع نسبته 5.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2014.
- تراجع المساحات المرخصة للبناء بنسبة 26.9٪ خلال الربع الأول من عام 2015 بالمقارنة مع نمو نسبته 27.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2014.
- تراجع عدد المغادرين بنسبة 10.7٪ خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2015 بالمقارنة مع نمو نسبته 1.9٪ خلال ذات الفترة من عام 2014.

## معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

| 2014 | المؤشـــر | 2014 | الفترة المتاحة | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| **7.2** | **المساحات المرخصة للبناء** | **27.7** | كانون ثاني - آذار | **-26.9** |
| **-0.2** | **الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية** | **-1.8** | | **2.4** |
| -1.5 | المنتجات الغذائية والمشروبات | -5.4 | | 6.1 |
| 5.3 | منتجات التبغ | 12.1 | | -5.4 |
| -2.9 | المنتجات النفطية المكررة | -6.8 | | 41.6 |
| 10.2 | الإسمنت والجير والجبص | 16.5 | | -23.5 |
| 0.6 | الحديد والصلب | 0.3 | | -7.0 |
| -6.5 | المنتجات الكيميائية | 2.2 | كانون ثاني - نيسان | -9.5 |
| **28.3** | **الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية** | **10.9** | | **9.4** |
| 38.6 | الفوسفات | 14.1 | | 12.7 |
| 20.3 | البوتاس | 9.6 | | 7.3 |
| **16.7** | **كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة** | **8.4** | | **4.0** |
| **-0.5** | **عدد المغادرين** | **1.9** | | **-10.7** |
| **-2.8** | **عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية** | **0.4** | | **-13.7** |
| **-1.7** | **الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية** | **-5.2** | | **-4.4** |

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية :

- دائرة الإحصاءات العامة.
- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- الملكية الأردنية.

## الأسعـــار

تراجع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2015 بنسبة 1.0٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2014. ويعزى هذا التراجع، بشكلٍ أساسي، إلى تراجع أسعار النفط والسلع والخدمات المرتبطة بها في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسعار المحلية، وذلك بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2014. ومن أبرز المجموعات والبنود التي شهدت تراجعاً في أسعارها؛ مجموعة النقل بنسبة 15.7٪، وبند "الوقود والإنارة" (11.7٪)، وبند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (7.9٪)، لتساهم مجتمعة بخفض معدل التضخم خلال الشهور الأربعة الأولى من العام الحالي بمقدار 3.3 نقطة مئوية، وذلك بالمقارنة مع مساهمة موجبة مقدارها 0.7 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال ذات الفترة من عام 2014.

**معدل التضخم السنوي**

التغير النسبي في متوسط CPI خلال الشهور الأربعة الأولى للأعوام (2007 -2015)

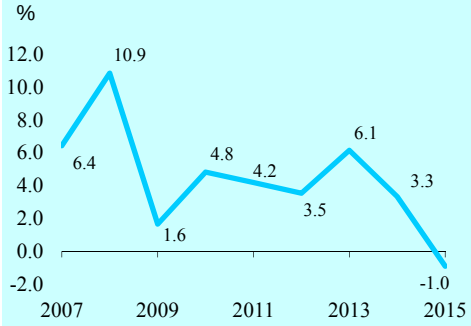


**التضخم خلال الشهور الأربعة الأولى لعامي 2014 - 2015**

| مجموعات الإنفاق | الأهمية النسبية | التغير النسبي كانون ثاني- نيسان | | المساهمة في التضخم كانون ثاني- نيسان | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | 2014 | 2015 | 2014 | 2015 |
| جميع المواد | 100 | 3.3 | -1.0 | 3.3 | -1.0 |
| 1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية، منها: | 33.4 | 1.7 | 0.3 | 0.6 | 0.1 |
| اللحوم والدواجن | 8.2 | -0.3 | -0.3 | 0.0 | 0.0 |
| الألبان ومنتجاتها والبيض | 4.2 | 2.6 | -0.3 | 0.1 | 0.0 |
| الخضروات والبقول الجافة والمعلبة | 3.9 | 7.8 | -7.9 | 0.3 | -0.3 |
| الفواكه والمكسرات | 2.7 | 4.5 | 9.5 | 0.1 | 0.3 |
| المشروبات غير الكحولية | 2.9 | 1.6 | 0.2 | 0.0 | 0.0 |
| 2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر | 4.4 | 12.8 | 5.2 | 0.5 | 0.2 |
| 3) الملابس والأحذية | 3.5 | 7.5 | 6.8 | 0.3 | 0.2 |
| 4) المساكن، منها: | 21.9 | 5.2 | 1.5 | 1.1 | 0.3 |
| الإيجارات | 15.6 | 7.5 | 5.8 | 1.1 | 0.9 |
| الوقود والإنارة | 4.8 | 0.0 | -11.7 | 0.0 | -0.6 |
| 5) التجهيزات والمعدات المنزلية | 4.2 | 1.9 | 2.5 | 0.1 | 0.1 |
| 6) الصحة | 2.2 | 4.5 | 4.5 | 0.1 | 0.1 |
| 7) النقل | 13.6 | 2.8 | -15.7 | 0.4 | -2.4 |
| 8) الاتصالات | 3.5 | -0.2 | 0.2 | 0.0 | 0.0 |
| 9) الثقافة والترفيه | 2.3 | 1.9 | 2.6 | 0.0 | 0.1 |
| 10) التعليم | 5.4 | 4.0 | 3.7 | 0.2 | 0.2 |
| 11) المطاعم والفنادق | 1.8 | 2.5 | 2.0 | 0.0 | 0.0 |
| 12) السلع والخدمات الأخرى | 3.7 | 0.0 | 1.7 | 0.0 | 0.1 |

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

وفي المقابل شهدت معظم البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها ومن أبرزها "الفواكه والمكسرات" (9.5٪)، و"الزيوت والدهون" (3.3٪) متأثرةً بعوامل العرض والطلب في السوق المحلية.

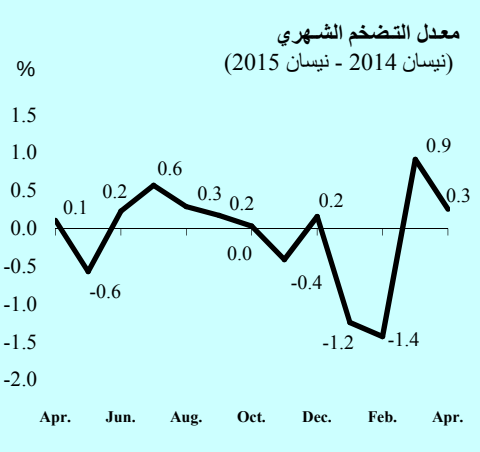


أما المستوى العام للأسعار خلال شهر نيسان 2015 بالمقارنة مع الشهر السابق (آذار 2015) فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.3٪. ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار العديد من المجموعات والبنود أبرزها مجموعة النقل؛ وذلك في ضوء قرار الحكومة القاضي برفع أسعار المشتقات النفطية لشهر نيسان بنسب تراوحت بين 0.5٪ و3.3٪ بالمقارنة مع آذار 2015. إلى جانب ارتفاع اسعار مجموعة "الملابس والأحذية" وبند "الفواكة والمكسرات".

## التشغيل

- ارتفع معدل البطالة (نسبة المتعطلين إلى قوة العمل) خلال الربع الأول من عام 2015 إلى 13.0٪ (11.0٪ للذكور و22.1٪ للإناث) وذلك مقابل 11.8٪ (9.7٪ للذكور و21.8٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2014. وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 18.7٪.

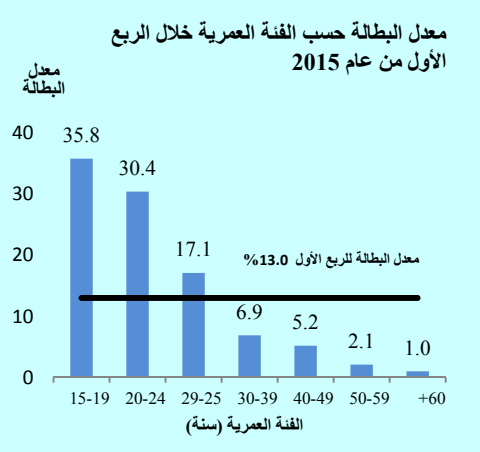


- ما زالت البطالة بين الشباب تسجّل معدلات مرتفعة جداً، إذ سجّل أعلى معدل بطالة خلال الربع الأول من عام 2015 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 35.8٪) و 20-24 سنة (بواقع 30.4٪).

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 36.0٪ (59.4٪ للذكور و 12.5٪ للإناث) خلال الربع الأول من عام 2015، بالمقارنة مع 35.9٪ (58.9٪ للذكور و 12.4٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2014.

- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 31.3٪ خلال الربع الأول من عام 2015، وذلك مقابل 31.7٪ خلال ذات الربع من عام 2014. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 27.0٪ من مجموع المشتغلين، تلاه "تجارة الجملة والتجزئة" (15.1٪)، التعليم (11.7٪)، و"الصناعات التحويلية" (10.0٪).

## ثالثاً: المالية العامة

### الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية وفراً مالياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 78.8 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2015 مقارنة بعجز مالي بلغ 291.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014. وفي حال استثناء المنح الخارجية (204.6 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى 125.8 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 494.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية آذار 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 بمقدار 358.0 مليون دينار ليبلغ 12,883.0 مليون دينار (47.5٪ من GDP).
- انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية آذار 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 بمقدار 67.0 مليون دينار ليبلغ 7,963.1 مليون دينار (29.3٪ من GDP).
- وعليه، بلغ صافي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 20,846.1 مليون دينار (76.8٪ من GDP) في نهاية آذار 2015 مقابل 20,555.1 مليون دينار (80.8٪ من GDP) في نهاية عام 2014.

### أداء الموازنة العامة خلال الربع الأول من عام 2015 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق:-

- **الإيرادات العامة**

ارتفعت الإيرادات العامة خلال شهر آذار من عام 2015 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2014 بمقدار 193.2 مليون دينار أو ما نسبته 39.3٪ لتصل إلى 684.6 مليون دينار. كما ارتفعت الايرادات العامة خلال الربع الأول من عام 2015 بمقدار 216.0 مليون دينار أو ما نسبته 14.9٪ لتصل إلى 1,668.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 214.0 مليون دينار وارتفاع المنح الخارجية بمقدار 2.0 مليون دينار.

**أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الربع الأول من عام 2015:**

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

| | آذار | | معدل النمو | كانون ثاني – آذار | | معدل النمو |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2014 | 2015 | | 2014 | 2015 | |
| **إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية** | **491.4** | **684.6** | **39.3** | **1,452.8** | **1,668.8** | **14.9** |
| الإيرادات المحلية، منها: | 462.9 | 591.4 | 27.8 | 1,250.2 | 1,464.2 | 17.1 |
| الإيرادات الضريبية، منها: | 333.6 | 379.1 | 13.6 | 937.3 | 1,011.7 | 7.9 |
| ضريبة المبيعات | 245.0 | 248.0 | 1.2 | 636.7 | 669.5 | 5.2 |
| الإيرادات الأخرى | 127.3 | 210.7 | 65.5 | 307.9 | 448.3 | 45.6 |
| المنح الخارجية | 28.5 | 93.2 | - | 202.6 | 204.6 | 1.0 |
| **إجمالي الإنفاق، منها:** | **754.1** | **528.6** | **-29.9** | **1,744.7** | **1,590.0** | **-8.9** |
| النفقات الرأسمالية | 105.8 | 25.0 | -76.4 | 168.8 | 83.1 | -50.8 |
| **العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات** | **-262.7** | **156.0** | - | **-291.9** | **78.8** | - |

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

## ♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الربع الأول من عام 2015 بمقدار 214.0 مليون دينار أو ما نسبته 17.1٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014 لـتصل إلى 1,464.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى بمقدار 74.4 مليون دينار و140.4 مليون دينار، على التوالي، وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.8 مليون دينار.

- **الإيرادات الضريبية**

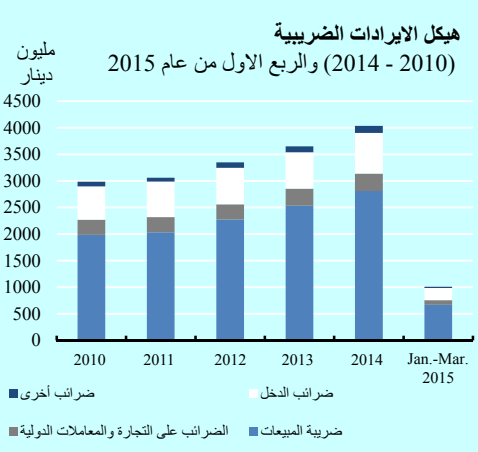


ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الربع الأول من عام 2015 بمقدار 74.4 مليون دينار أو ما نسبته 7.9٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014 لتصل إلى 1,011.7 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 69.1٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات **الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 32.8 مليون دينار أو ما نسبته 5.2٪ لتبلغ 669.5 مليون دينار، مشكلةً بذلك 66.2٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع معظم بنودها حيث ارتفعت ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 23.3 مليون دينار، وضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 10.9 مليون دينار، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 3.4 مليون دينار، في حين انخفضت ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 4.8 مليون دينار.
- ارتفعت **الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 44.5 مليون دينار أو ما نسبته 24.0٪ لتصل إلى 229.7 مليون دينار، مشكلةً بذلك 22.7٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات والمشاريع بمقدار 25.0 مليون دينار، وارتفاع ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 19.5 مليون دينار، وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 75.4٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 173.3 مليون دينار.

- ارتفعت **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 3.2 مليون دينار أو ما نسبته 3.8٪ لتبلغ 86.9 مليون دينار، مشكلةً بذلك 8.6٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.
- انخفضت **ضريبة بيع العقار** (الضرائب على المعاملات المالية) بمقدار 6.1 مليون دينار أو ما نسبته 19.2٪ لتصل إلى 25.6 مليون دينار، مشكلةً بذلك 2.5٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- **الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)**

ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الربع الأول من عام 2015 بمقدار 140.4 مليون دينار أو ما نسبته 45.6٪ لتصل إلى 448.3 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس محصلة لارتفاع حصيلة ايرادات دخل الملكية بمقدار 95.1 مليون دينار لتبلغ 137.8 مليون دينار، (منها 119.8 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة، تتضمن تحويل هيئة تنظيم قطاع الاتصالات ثمن رخصة ترددات الجيل الرابع التي حازتها شركة "أورانج" بقيمة 71 مليون دينار إلى حساب خزينة الدولة)، وكذلك ارتفاع حصيلة الإيرادات المختلفة بمقدار 53.5 مليون دينار لتبلغ 108.9 مليون دينار، في حين انخفضت حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 8.2 مليون دينار لتبلغ 201.6 مليون دينار.

- **الاقتطاعات التقاعدية**

انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الربع الأول من عام 2015 بمقدار 0.8 مليون دينار لتبلغ 4.2 مليون دينار.

### ♦ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال الربع الأول من عام 2015 بمقدار 2.0 مليون دينار، لتبلغ 204.6 مليون دينار.

### ■ إجمالي الإنفاق

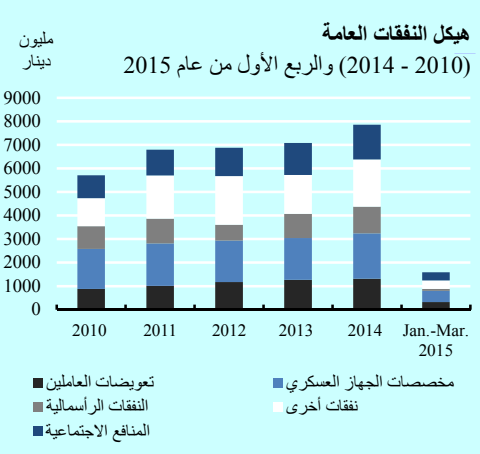


شهدت النفقات العامة خلال شهر آذار من عام 2015 انخفاضاً مقداره 225.5 مليون دينار أو ما نسبته 29.9٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 528.6 مليون دينار. كما شهدت النفقات خلال الربع الأول من عام 2015 انخفاضاً مقداره 154.7 مليون دينار أو ما نسبته 8.9٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي لتبلغ 1,590.0 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض النفقات الجارية بمقدار 69.0 مليون دينار وانخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار 85.7 مليون دينار.

### ♦ النفقات الجارية

انخفضت النفقات الجارية خلال الربع الأول من عام 2015 بمقدار 69.0 مليون دينار أو ما نسبته 4.4٪ لتصل إلى 1,506.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض كل من بند المنافع الاجتماعية بمقدار 21.4 مليون دينار ليصل إلى 346.2 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 23.0٪ من إجمالي النفقات الجارية، وانخفاض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 13.5 مليون دينار ليبلغ 52.6 مليون دينار ليشكل ما نسبته 3.5٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما انخفض بند دعم السلع بمقدار 17.3 مليون دينار ليبلغ 34.2 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 2.3٪ من إجمالي النفقات الجارية، ويذكر أن هذا البند يتضمن دعم المواد الغذائية فقط وذلك اعتباراً من عام 2013. بينما ارتفعت كل من مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 0.8 مليون دينار

لتبلغ 472.3 مليون دينار مشكلة ما نسبته 31.3٪ من إجمالي النفقات الجارية، وكذلك ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 1.5 مليون دينار لتبلغ 326.8 مليون دينار مشكلة ما نسبته 21.7٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفع بند فوائد الدّين بشقيه الداخلي والخارجي بمقدار 10.2 مليون دينار ليصل إلى 221.2 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 14.7٪ من إجمالي النفقات الجارية.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الربع الأول من عام 2015 انخفاضاً مقداره 85.7 مليون دينار، أو ما نسبته 50.8٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014 لتصل إلى 83.1 مليون دينار.

## الوفر/ العجز المالي

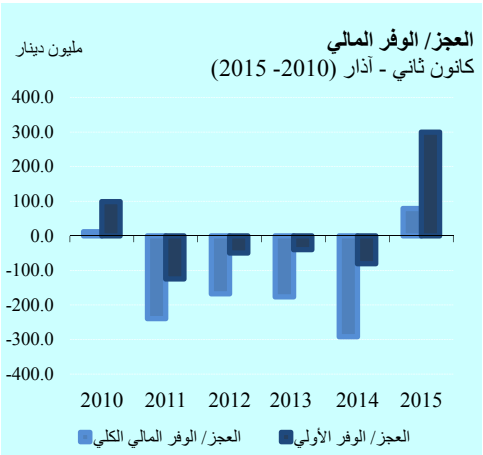


- سجّلت الموازنة العامة خلال الربع الأول من عام 2015 وفراً مالياً، بعد المنح، بلغ 78.8 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 291.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.

- سجّلت الموازنة العامة خلال الربع الأول من عام 2015 وفراً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 300.0 مليون دينار مقابل عجزاً أولياً مقداره 80.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.

## الدين العام

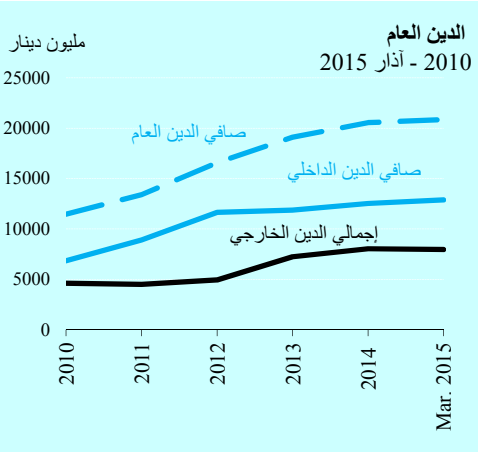


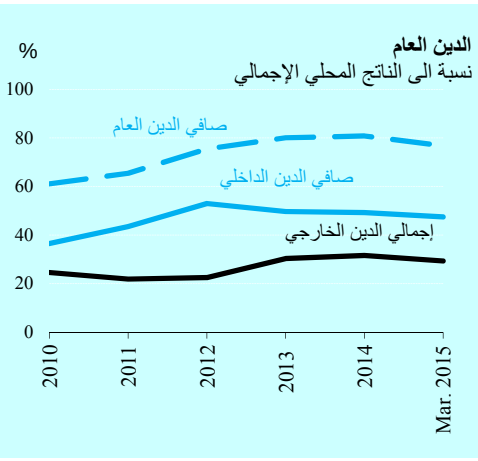


- ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية آذار 2015 بمقدار 358.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2014 ليبلغ 12,883.0 مليون دينار (47.5٪ من GDP). وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 497.0 مليون دينار ليبلغ 15,118.0 مليون دينار، وارتفاع قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2014 بمقدار 139.0 مليون دينار لتبلغ 2,235.0 مليون دينار. ويذكر أن رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة في نهاية آذار 2015 قد حافظ على مستواه المتحقق في نهاية عام 2014 والبالغ 12,471.0 مليون دينار، بينما انخفض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي

للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 40.0 مليون دينار، من ناحية أخرى. كما حافظ رصيد سندات المؤسسات المستقلة في نهاية آذار 2015 على مستواه المتحقق في نهاية عام 2014 والبالغ 609.0 مليون دينار، في حين ارتفع رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 538.0 مليون دينار ليصل إلى 1,477.0 مليون دينار.

- انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية آذار 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 بمقدار 67.0 مليون دينار ليبلغ 7,963.1 مليون دينار (29.3٪ من GDP). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 59.2٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 6.2٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 7.3٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 10.3٪، و13.6٪ بوحدة حقوق سحب خاصة.
- ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية آذار 2015 بمقدار 291.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2014 ليصل إلى 20,846.1 مليون دينار (76.8٪ من GDP) مقابل 20,555.1 مليون دينار (80.8٪ من GDP) في نهاية عام 2014.
- بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال الربع الأول من عام 2015 ما مقداره 91.9 مليون دينار (منها 41.8 مليون دينار فوائد) مقابل 112.2 مليون دينار (منها 40.3 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2014.

## الإجراءات الماليـــة والسعرية

- رفع أسعار جميع المشتقات النفطية، مع الاستمرار بتثبيت سعر اسطوانة الغاز المنزلي وفقاً للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

| المـــــادة | السعر/ الوحدة | 2015 | | معدل النمو |
|---|---|---|---|---|
| | | نيسان | أيـــار | |
| البنزين الخالي من الرصاص 90 | فلس/لتر | 610 | 625 | 2.5 |
| البنزين الخالي من الرصاص 95 | فلس/لتر | 775 | 795 | 2.6 |
| السولار | فلس/لتر | 455 | 470 | 3.3 |
| الكاز | فلس/لتر | 455 | 470 | 3.3 |
| اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم) | دينار/اسطوانة | 8.00 | 8.00 | 0.0 |
| زيت الوقود للصناعة | دينار/طن | 310.3 | 312.6 | 0.7 |
| وقود الطائرات للشركات المحلية | فلس/لتر | 406 | 408 | 0.5 |
| وقود الطائرات للشركات الأجنبية | فلس/لتر | 411 | 413 | 0.5 |
| وقود الطائرات للرحلات العارضة | فلس/لتر | 426 | 428 | 0.5 |
| الإسفلت | دينار/طن | 331.8 | 337.2 | 1.6 |

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2015/5/1

- أقر مجلس الوزراء نظام احكام وشروط إعفاء نظم مصادر الطاقة المتجددة وأجهزتها ومعداتها وترشيد استهلاك الطاقة ومدخلات إنتاجها من الرسوم الجمركية، وإخضاعها للضريبة العامة على المبيعات بنسبة (الصفر) ويعمل به اعتباراً من 2014/11/16 (آذار 2015).

- قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل التعرفة الكهربائية، وذلك استناداً لأحكام المادة (18/أسعار الكهرباء) من اتفاقية امتياز شركة الكهرباء الأردنية، لتصبح على النحو التالي (آذار 2015):

- رفع التعرفة الكهربائية بنسب تتراوح ما بين 0٪–7.5٪ اعتباراً من 2015/2/16 ولغاية 2015/12/31.
- رفع التعرفة الكهربائية بنسب تتراوح ما بين 0٪–15٪ اعتباراً من بداية كل من عام 2016 و 2017.

■ تخفيض التعرفة الكهربائية للفنادق العاملة في المملكة بنسبة 50٪ لتصبح مساوية لتعرفة القطاع الصناعي المتوسط وذلك اعتباراً من تاريخ 2015/5/1 (نيسان 2015).

## ❐ المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

■ التوقيع على ثلاث مذكرات بين الحكومتين الأردنية واليابانية بقيمة 2.1 مليار ين ياباني (17.6 مليون دولار)، تقدم بموجبها الحكومة اليابانية للأردن ثلاث منح إضافية خارج نطاق المساعدات الثنائية المقدمة للمملكة، وذلك على النحو التالي: (آذار 2015).

- منحة بقيمة مليار ين ياباني (8.4 مليون دولار) لتوفير أجهزة ومعدات طبية لوزارة الصحة، وذلك ضمن برنامج المنح اليابانية غير المرتبط بمشاريع.
- منحة بقيمة مليار ين ياباني (8.4 مليون دولار) لشراء معدات ومستلزمات طبية والخدمات التابعة لها لصالح كل من وزارة الصحة ومستشفى الأمير حمزة، وذلك ضمن برنامج المنح الجديد الذي أطلقته الحكومة اليابانية بهدف دعم جهود الحكومة الأردنية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- منحة بقيمة 97.6 مليون ين ياباني (820 ألف دولار) تنفذ من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) لتغطية تكاليف بناء متحف البتراء، وذلك ضمن برنامج المنح الثقافية.

- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر بين الحكومة الأردنية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة 100 مليون دولار، وذلك لتمويل برنامج دعم مشاريع ومنشآت المشاريع الصغيرة والمتوسطة (نيسان 2015).
- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر بين الحكومة الأردنية والبنك الدولي بقيمة 50 مليون دولار، بهدف دعم مشروع التنمية الشامل لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة (نيسان 2015).
- التوقيع على اتفاقية مشروع "تزويد المياه وخدمات الصرف الصحي للمجتمعات المستضيفة اللاجئين السوريين" مع الحكومة الالمانية بقيمة 10 مليون يورو، وذلك لتمويل مشاريع تهدف لمساعدة قطاع المياه في الأردن لتخطي ظروفه الطارئة وخصوصاً في محافظات الشمال (نيسان 2015).
- التوقيع على اتفاقيتي منحتين بقيمة 80 مليون دولار مقدمة من المملكة العربية السعودية، ضمن المرحلة الثانية من حصتها في منحة الصندوق الخليجي للتنمية، موزعة كالتالي: (أيار 2015).
  - اتفاقية تمويل مشروع الألياف الضوئية بقيمة 50 مليون دولار.
  - اتفاقية تمويل البنية التحتية للمدن الصناعية في الطفيلة ومأدبا وجرش والسلط بقيمة 30 مليون دولار.

## رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

### الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر آذار من عام 2015 بنسبة 6.4٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2014 لتبلغ 494.8 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2015 انخفضت بنسبة 10.7٪ لتبلغ 1,300.2 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر آذار من عام 2015 بنسبة 0.4٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2014 لتبلغ 1,289.1 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2015 انخفضت بنسبة 10.1٪ لتبلغ 3,400.6 مليون دينار.
- وتبعا لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر آذار من عام 2015 ارتفاعاً نسبته 5.1٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2014 ليبلغ 794.3 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2015 فقد انخفض بنسبة 9.8٪ ليبلغ 2,100.4 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات بند السفر خلال شهر نيسان من عام 2015 بنسبة 21.5٪ مقارنة مع شهر نيسان من العام السابق لتصل إلى 237.9 مليون دينار، فيما انخفضت مدفوعات بند السفر بنسبة 7.4٪ مقارنة بذات الشهر من العام السابق، لتصل إلى 67.9 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2015، فقد انخفضت مقبوضات بند السفر بنسبة 14.8٪ لتصل إلى 879.9 مليون دينار، في حين انخفضت مدفوعاته بنسبة بلغت 0.5٪ لتصل إلى 274.2 مليون دينار، وذلك مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2014.
- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر نيسان من عام 2015 بنسبة 3.8٪ ليبلغ 229.6 مليون دينار، أما خلال الثلث الأول من عام 2015، فقد ارتفع إجمالي تحويلات العاملين بنسبة 3.4٪ ليبلغ 859.8 مليون دينار.
- سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً مقداره 1,730.4 مليون دينار (6.8٪ من GDP) خلال عام 2014 مقارنة مع عجز مقداره 2,458.0 مليون دينار (10.3٪ من GDP) خلال عام 2013.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 1,190.7 مليون دينار خلال عام 2014 مقارنة بحوالي 1,229.6 مليون دينار خلال عام 2013.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2014 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 1,872.9 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2013 ليصل إلى 23,063.9 مليون دينار.

## التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 167.7 مليون دينار وانخفاض المستوردات بمقدار 383.2 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2015، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 550.9 مليون دينار ليبلغ 4,494.4 مليون دينار مقارنة مع ذات الفترة من العام السابق.

**أبرز مؤشرات التجارة الخارجية**
**مليون دينار**

| | كانون ثاني – آذار | | | |
|---|---|---|---|---|
| | 2014 القيمة | معدل النمو (٪) 2014/2013 | 2015 القيمة | معدل النمو (٪) 2015/2014 |
| التجارة الخارجية | 5,045.3 | 2.7 | 4,494.4 | -10.9 |
| الصادرات الكلية | 1,456.3 | 8.5 | 1,300.4 | -10.7 |
| الصادرات الوطنية | 1,261.5 | 11.8 | 1,093.8 | -13.3 |
| المعاد تصديره | 194.8 | -9.1 | 206.4 | 6.0 |
| المستوردات | 3,783.8 | 0.0 | 3,400.6 | -10.1 |
| الميزان التجاري | -2,327.5 | -4.7 | -2,100.4 | -9.8 |

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

**أبرز الشركاء التجاريين للأردن**
**مليون دينار**

| | كانون ثاني – آذار | | |
|---|---|---|---|
| | 2014 | 2015 | معدل النمو (٪) |
| **الصادرات الوطنية** | | | |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 206.4 | 220.1 | 6.6 |
| العراق | 223.7 | 169.0 | -24.5 |
| السعودية | 160.3 | 161.8 | 1.0 |
| الهند | 110.3 | 105.6 | -4.3 |
| الإمارات | 33.8 | 44.8 | 32.6 |
| سوريا | 58.1 | 44.3 | -23.8 |
| لبنان | 26.2 | 24.1 | -8.0 |
| **المستوردات** | | | |
| السعودية | 645.1 | 650.3 | 0.8 |
| الصين | 404.9 | 465.3 | 14.9 |
| الولايات المتحدة الامريكية | 227.3 | 208.5 | -8.3 |
| ألمانيا | 170.8 | 169.0 | -1.0 |
| الهند | 334.4 | 140.5 | -58.0 |
| ايطاليا | 109.9 | 112.2 | 2.1 |
| الإمارات | 177.3 | 109.2 | -38.4 |
| كوريا الجنوبية | 98.9 | 102.5 | 3.6 |

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

## الصادرات السلعيـــــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الربع الأول من عام 2015 انخفاضاً نسبته 10.7٪ لتصل إلى 1,300.2 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 8.5٪ خلال نفس الفترة من عام 2014 . وجاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 167.7 مليون دينار أو ما نسبته 13.3٪ لتصل إلى 1,093.8 مليون دينار وارتفاع السلع المعاد تصديرها بنسبة 6.0٪ لتصل إلى 206.4 مليون دينار.

**أبرز الصادرات الوطنيـة السلعية خـلال الربـع الأول مـن عـامي 2014 و2015، مليون دينار**

| | 2014 | 2015 | معدل النمو (٪) |
|---|---|---|---|
| **إجمالي الصادرات الوطنية** | **1,261.5** | **1,093.8** | **-13.3** |
| **الملابس** | **198.1** | **216.6** | **9.3** |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 178.9 | 196.4 | 9.8 |
| **البوتاس** | **112.1** | **102.9** | **-8.2** |
| الهند | 29.6 | 26.5 | -10.5 |
| ماليزيا | 8.1 | 19.3 | 138.3 |
| الصين | 35.6 | 16.0 | -55.1 |
| **منتجات دوائية وصيدلية** | **108.5** | **91.8** | **-15.4** |
| السعودية | 31.6 | 29.1 | -7.9 |
| العراق | 9.5 | 10.4 | 9.5 |
| السودان | 6.4 | 8.7 | 29.9 |
| الإمارات | 4.6 | 8.4 | 82.6 |
| **الخضروات** | **109.0** | **83.6** | **-23.3** |
| سوريا | 37.5 | 26.9 | -28.3 |
| العراق | 23.5 | 11.9 | -49.4 |
| الامارات | 7.7 | 7.1 | -7.8 |
| **الفوسفات** | **86.0** | **78.0** | **-9.3** |
| الهند | 62.0 | **57.0** | -8.1 |
| **الأسمدة** | **88.6** | **37.8** | **-57.3** |
| الهند | 8.5 | 16.7 | 96.5 |
| العراق | 8.2 | 6.1 | -25.6 |
| بلغاريا | 6.3 | 4.3 | -31.7 |

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الربع الأول من عام 2015 بالمقارنة مع عام 2014، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض الصادرات من الخضروات بمقدار 25.4 مليون دينار (23.3٪) لتصل إلى 83.6 مليون دينار، حيث استحوذت أسواق كل من سوريا والعراق والإمارات على ما نسبته 54.9٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

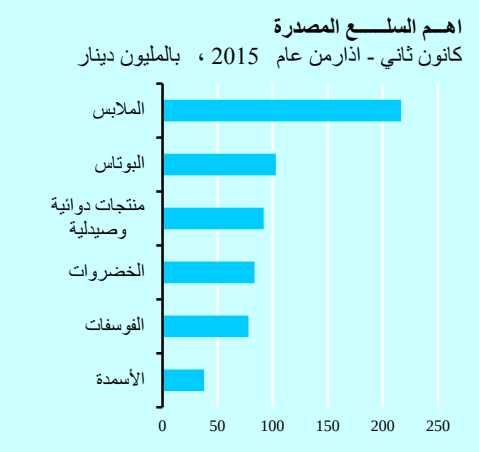


- انخفاض الصادرات من الأسمدة بمقدار 50.8 مليون دينار، أو ما نسبته 57.3٪، لتصل إلى 37.8 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند والعراق وبلغاريا على ما نسبته 71.7٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.

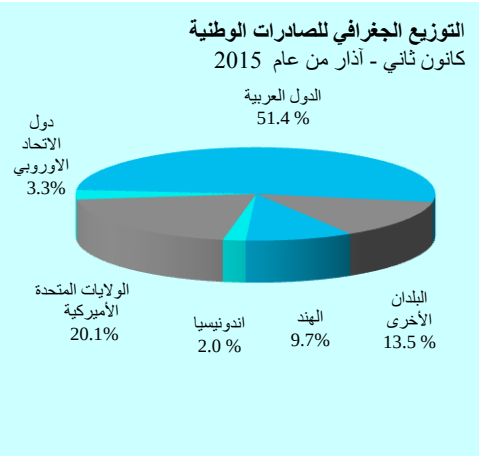


- انخفاض الصادرات من الفوسفات بمقدار 8.0 مليون دينار (9.3٪) لتصل إلى 78.0 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الكميات المصدرة بنسبة 19.7٪ وارتفاع أسعار الفوسفات بنسبة 12.9٪. وتشكل الهند السوق الرئيسية لصادرات الفوسفات حيث استحوذت على نحو 73.1٪ إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- انخفاض صادرات البوتاس بمقدار 9.2 مليون دينار (8.2٪) لتصل إلى 102.9 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وماليزيا والصين على ما نسبته 60.0٪ من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والخضروات والفوسفات والأسمدة خلال الربع الأول من عام 2015 على ما نسبته 55.8٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 55.7٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2014. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والعراق والسعودية والهند والإمارات وسوريا ولبنان على ما نسبته 70.4٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الربع الأول من عام 2015 مقابل 64.9٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2014.

## المستـــــوردات السلعيـــــة

انخفضت مستوردات المملكة خلال الربع الأول من عام 2015 بنسبة 10.1٪ مقارنة مع العام السابق لتصل إلى 3,400.6 مليون دينار، فيما حافظت المستوردات على نفس مستواها خلال الفترة المقابلة من عام 2014 حيث بلغت 3,783.3 مليون دينار.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الربع الأول من عام 2015 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2014، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 271.8 مليون دينار، أو ما نسبته 44.9٪، لتصل إلى 333.4 مليون دينار. وتعد كل من السعودية والهند وبلجيكا الأسواق الرئيسة لمستوردات الأردن من هذه المنتجات.

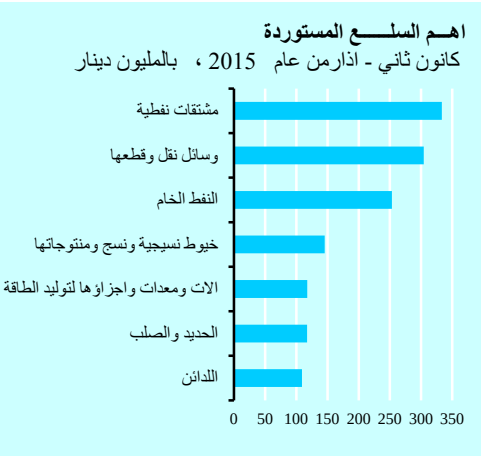

- انخفاض المستوردات من النفط الخام بمقدار 50.0 مليون دينار، أو ما نسبته 16.5٪، لتصل إلى 253.3 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض بشكل رئيس نتيجة لانخفاض الأسعار بنسبة 52.3٪. في حين ارتفعت الكميات المستوردة بنسبة 74.9٪ مقارنة مع الفترة المقابلة من العام السابق ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من المملكة العربية السعودية.
- ارتفاع مستوردات المملكة من وسائط النقل وقطعها بمقدار 20.9 مليون دينار، أو ما نسبته 7.4٪، لتصل إلى 304.2

أبرز المستوردات السلعية خلال الربع الأول من عام 2014 و2015، مليون دينار

| | 2014 | 2015 | معدل النمو (٪) |
|---|---|---|---|
| **إجمالي المستوردات** | **3,783.8** | **3,400.6** | **-10.1** |
| **مشتقات نفطية** | **605.2** | **333.4** | **-44.9** |
| السعوديه | 30.8 | 150.1 | 387.3 |
| الهند | 244.9 | 62.6 | -74.4 |
| بلجيكا | 0.3 | 38.8 | - |
| **وسائل النقل وقطعها** | **283.3** | **304.2** | **7.4** |
| اليابان | 61.7 | 61.1 | -1.0 |
| كوريا الجنوبية | 57.6 | 59.9 | 4.0 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 63.1 | 51.2 | -18.9 |
| **النفط الخام** | **303.3** | **253.3** | **-16.5** |
| السعودية | 303.3 | 253.3 | -16.5 |
| **خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها** | **135.6** | **145.5** | **7.3** |
| الصين | 60.2 | 56.5 | -6.1 |
| تايوان | 30.1 | 46.2 | 53.5 |
| تركيا | 7.0 | 8.7 | 24.3 |
| **آلات ومعدات وأجزاؤها لتوليد الطاقة** | **68.4** | **117.6** | **71.9** |
| الولايات المتحدة الامريكية | 13.9 | 38.2 | 174.8 |
| الدنمارك | 0.0 | 29.7 | - |
| ألمانيا | 23.6 | 26.0 | 10.2 |
| **الحديد والصلب** | **132.1** | **117.1** | **-11.4** |
| الصين | 21.0 | 62.6 | 198.1 |
| روسيا | 10.7 | 9.3 | -13.1 |
| السعودية | 16.0 | 9.0 | -43.8 |
| **اللدائن** | **122.5** | **109.1** | **-10.9** |
| السعودية | 61.3 | 54.9 | -10.4 |
| الصين | 8.4 | 8.0 | -4.8 |
| الإمارات | 8.0 | 7.9 | -1.3 |

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه الوسائط مشكلةً ما نسبته 56.6٪.

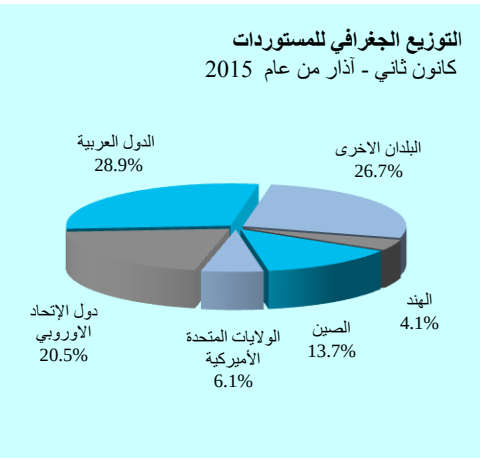


- وعليه، استحوذت المستوردات من "المشتقات النفطية" و"وسائط النقل وقطعها" و"النفط الخام" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"آلات ومعدات وأجزاؤها لتوليد الطاقة" و"الحديد والصلب" و"اللدائن" على ما نسبته 40.9٪ من إجمالي المستوردات خلال الربع الأول من عام 2015 مقابل 43.6٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2014. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والهند وإيطاليا والإمارات وكوريا الجنوبية خلال الربع الأول من عام 2015 على ما نسبته 57.6٪ من إجمالي المستوردات مقابل 57.3٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2014.

### المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال الربع الأول من عام 2015 ارتفاعاً مقداره 11.6 مليون دينار أو ما نسبته 6.0٪ مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2014 لتبلغ 206.4 مليون دينار.

### الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال الربع الأول من عام 2015 انخفاضاً مقداره 227.1 مليون دينار، أي بنسبة 9.8٪ مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2014 ليصل إلى 2,100.4 مليون دينار.

## إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر نيسان بنسبة 3.8٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام السابق ليبلغ 229.6 مليون دينار، أما خلال الثلث الأول من عام 2015 فقد ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 3.4٪ ليصل إلى 859.8 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2014.

## الســـفر

### مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال نيسان من عام 2015 انخفاضاً مقداره 65.3 مليون دينار (21.5٪) مقارنة مع نفس الشهر من العام السابق لتصل إلى 237.9 مليون دينار، أما خلال الثلث الأول من عام 2015، فقد انخفضت مقبوضات السفر بنسبة 14.8٪ لتصل إلى 879.9 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2014.

### مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر نيسان من عام 2015 انخفاضاً مقداره 5.4 مليون دينار (7.4٪) لتصل إلى 67.9 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من العام السابق، أما خلال الثلث الأول من عام 2015، فقد انخفضت مقبوضات السفر بنسبة 0.5٪ لتصل إلى 274.2 مليون دينار وذلك مقارنة بنفس الفترة من عام 2014.

## ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات **خلال عام 2014** بالمقارنة مع عام 2013 إلى ما يلي:-

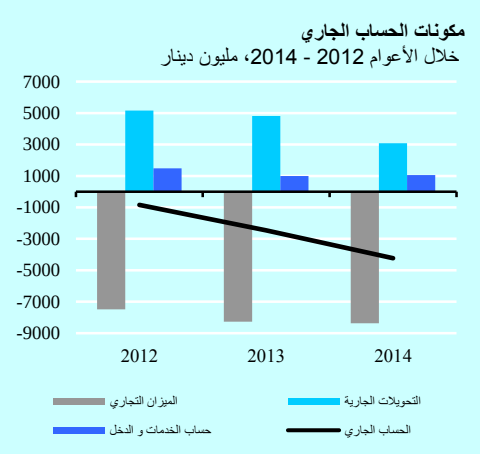


- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,730.4 مليون دينار (6.8٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 2,458.0 مليون دينار (10.3٪ من GDP) خلال عام 2013. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

  - ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال عام 2014 بمقدار 106.1 مليون دينار (1.3٪) ليصل إلى 8,376.2 مليون دينار مقابل 8,270.1 مليون دينار خلال عام 2013.
  - ارتفاع الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة مع عام 2013 بمقدار 541.6 مليون دينار ليبلغ 1,780.8 مليون دينار.
  - تسجيل حساب الدخل لعجز مقداره 295.9 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 240.4 مليون دينار خلال عام 2013، وذلك محصلة لتسجيل صافي دخل الاستثمار لعجز مقداره 519.5 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 460.7 مليون دينار في عام 2013، بالإضافة إلى ارتفاع الوفر في صافي بند تعويضات العاملين بمقدار 3.3 مليون دينار ليصل إلى 223.6 مليون دينار.
  - ارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 347.6 مليون دينار ليصل إلى 5,160.9 مليون دينار، وذلك في ضوء انخفاض صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال عام 2014 بمقدار 278.6 مليون دينار ليبلغ نحو 1,341.4 مليون دينار، وارتفاع صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 626.2 مليون دينار ليصل إلى 3,819.5 مليون دينار. ومن الجدير ذكره بأن مقبوضات حوالات العاملين قد حققت ارتفاعاً نسبته 2.6٪ خلال عام 2014 لتصل إلى 2,388.0 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال عام 2014، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 1,157.3 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 1,688.0 مليون دينار خلال عام 2013. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:
  - تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 1,190.7 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 1,229.6 مليون دينار خلال عام 2013.
  - تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 784.5 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 1,268.4 مليون دينار خلال عام 2013.
  - تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 857.1 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 2,901.8 مليون دينار خلال عام 2013.
  - ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,678.1 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 3,713.5 مليون دينار خلال عام 2013.

## وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية عام 2014 التزاماً نحو الخارج بلغ 23,063.9 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 21,191.0 مليون دينار في نهاية عام 2013، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2014 بالمقارنة مع نهاية عام 2013 بمقدار 867.0 مليون دينار ليصل إلى 18,427.0 مليون دينار، وقد جاء ذلك محصلة إلى ارتفاع رصيد الاصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,574.1 مليون دينار، بالإضافة إلى انخفاض كل من القروض الممنوحة من البنوك لغير المقيمين وودائع الجهاز المصرفي في الخارج في الخارج بمقدار 336.1 مليون دينار و239.4 مليون دينار، على التوالي.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2014 بالمقارنة مع نهاية عام 2013 بمقدار 2,740.0 مليون دينار ليصل إلى 41,491.0 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

  - ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 1,419.5 مليون دينار ليبلغ 20,400.7 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 1,225.3 مليون دينار ليبلغ 5,920.7 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد الائتمان التجاري الممنوح للجهات المقيمة في المملكة بمقدار 211.7 مليون دينار ليبلغ 917.6 مليون دينار.
  - انخفاض الرصيد القائم للقروض الخارجية الممنوحة لكافة الجهات المقيمة في المملكة بمقدار 148.9 مليون دينار ليبلغ 3,195.2 مليون دينار.
  - انخفاض ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 138.8 مليون دينار (انخفاضها لدى البنك المركزي بمقدار 152.5 مليون دينار وارتفاعها لدى البنوك المرخصة بمقدار 13.7 مليون دينار) لتبلغ 8,089.4 مليون دينار.